

ستراتيجية الأمن والدفاع العُماني نحو مضيق هرمز ١٩٦٨-١٩٨٠م

م.د. علي حمزة عباس
قسم التاريخ
كلية التربية الأساسية / جامعة الموصل

تاريخ تسليم البحث: ٢٠١٣/٢/١٩ ؛ تاريخ قبول النشر: ٢٠١٣/٤/١١

ملخص البحث:

منذ القدم حظي الخليج العربي بأهمية استراتيجية كبيرة نظرا لموقعه الجغرافي المميز ما بين الشرق والغرب، فهو الممر الدولي المهم للتجارة العالمية. كان لهذه المنطقة موقعاً مميزاً سواء للحضارات أو البلدان التي نشأت في وادي الرافدين أو للحضارات الأخرى مثل اليونانية والرومانية والفارسية والهندية والصينية والإفريقية .

اجتمعت العوامل الجغرافية والاقتصادية والسياسية والقانونية في جعل الخليج العربي وبوابته مضيق هرمز مخنقة دولية مهمة منذ النصف الثاني من القرن العشرين ولحد الآن . وقد أضفى النفط والملاحة الدولية أهمية فائقة على المنطقة والمضيق ، خاصة للولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا واليابان والاتحاد السوفيتي . تكمن أهمية اختيارنا للبحث للموقع الاستراتيجي المسيطر لعُمان على احد جانبي المضيق قبالة إيران ، لذلك تبنت الحكومة العُمانية سياسة أمنية وستراتيجية خاصة للدفاع عن المضيق في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في منطقة الخليج العربي للمدة (١٩٦٨ – ١٩٨٠م) .

The Omani Securing and defending Strategy to words MatheeQ Hirmiz 1968 – 1980

Lect. Dr. Ali Hamza abbas
Department of History
College of Basic Education / Mosul University

Abstract:

The Arabian Gulf has got , since the past , a great strategic importance in the world due to its privileged geographical location between the East and West in that, it is the important international pathway for the world trade. This region acquired a great special site whether for cultures or countries which

emerged in Wadi AL Rafidain or for the other neighboring cultures like Greek, Romanian and Persian, Indian, Chinese and African. The geographical, economical, political and Law factors had met to make the Arabian Gulf and its Gate "Matheeq Hirmiz", the heart of the world since the second half of the twentieth century and till now. The petrol and International navigation added a great importance to this region and to the Gate, especially for the U.S, European countries, Japan and U.S.S.R.

The importance of choosing this research lies in the strategic dominating site of Oman on one side of the Gate against Iran, therefore, the Omani government adopt special secure strategic policy to defend the Gate due to the political, economical and social changes in the Arabian Gulf region, definitely, in the period (1968 – 1980).

تقديم :

تحتل منطقة الخليج العربي وبوابته (مضيق هرمز) بأهمية خاصة جداً في النظام العالمي الجديد المتعدد الوجوه ، وذلك لأسباب أربعة هي : الجغرافية السياسية ، والجغرافية الاستراتيجية ، والجغرافية الاقتصادية ، والجغرافية الثقافية . وعلى الرغم من ترابط وتناغم هذه الأسباب فإن الجغرافية الاقتصادية تميزت عن البقية في منطقة الخليج العربي من خلال ضمان المنطقة لتوفير وتسويق نحو ثلثي نفط العالم ، حيث أن ٢٥% تقريباً من استهلاك النفط العالمي يتم تصديره من منطقة الخليج العربي ، كما إن أكبر الإمكانات لتصدير الغاز في العالم توجد في هذه المنطقة ^(١) . وتشكل تلك الموارد والإمكانات العمود الفقري لتنمية وتطور اقتصاديات أقطار الخليج العربي والمنطقة . لذلك أصبحت مسؤولية الجميع في المنطقة الحفاظ على استمرارية تصدير وتدفق النفط من خلال الخليج العربي وبوابته (مضيق هرمز) ^(٢) .

أصدرت الحكومة البريطانية في ١٦ كانون الثاني ١٩٦٨ م ، بياناً سياسياً أعلنت فيه عزمها على الانسحاب ^(٣) من شرقي السويس بما في ذلك الخليج العربي في موعد أقصاه نهاية عام

(١) معالي محمد علي ابطحي ، إيران والعلاقات الدولية : التأثيرات في الاستقرار السياسي في منطقة الخليج العربي ، في الخليج : تحديات المستقبل ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط ١ ، (أبو ظبي ، ٢٠٠٥) ، ص ١٧٤ .

(٢) روح الله ك . رمضان ، مضيق هرمز : المخنقة الدولية ، في المحيط الهندي في السياسات الدولية ، إعداد : لأري باومن و أيان كلارك ، تعريب : جلال محمد مهدي حسين ، مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ، قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مطبعة دار الحكمة ، (البصرة ، ١٩٩١) ، ص ١٧ .

(٣) جاء الإعلان عن الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي على لسان رئيس الوزراء البريطاني (هارولد ولسن Harold Wilson) في ٤ كانون الثاني ١٩٦٨ م ، وأكد وزير الخارجية البريطاني (دوغلاس هيوم Douglas Hume) في مجلس العموم البريطاني عندما حدد موعداً عام ١٩٧١ م لانسحاب بلاده من منطقة

١٩٧١م^(١). ومنذ ذلك التاريخ احتلت مسألة الأمن في الخليج العربي أهمية خاصة ارتبطت بصراع القوى الطامعة فيه بشكل أو بآخر ، وكان ذلك نتيجة طبيعية لموقعه الجغرافي وثرواته النفطية الهائلة وأهميتها في العلاقات السياسية الإقليمية والدولية بالصورة التي جعلته ركيزة أساسية من ركائز التوازن العالمي^(٢) .

تكمن خطورة الصراع الدولي في منطقة الخليج العربي في عملية إعادة صياغة مفاهيم التدخل والنفوذ في منطقة شديدة الحساسية والخطورة ، فأخذت تحتل مكاناً بارزاً ومهما في استراتيجيات الدول العظمى ، الأمر الذي جعل كلا من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة تجد مفهوماً أمنياً للتعامل مع هذه المنطقة ، وفي المقابل فإن الجانب الأكثر ارتباطاً بالخليج هو (الطرف العربي) ، الذي وحده لا يملك تصوراً استراتيجياً موحداً عن أمن المنطقة وغير قادر على حمايتها^(٣).

تمتلك سلطنة عُمان موقعاً استراتيجياً بالغ الأهمية كان له دوماً صدى قويا في سياساتها وخياراتها ونظامها الأمني وأسلوبها الدفاعي في التعامل مع كثير من القضايا والمتغيرات في منطقة الخليج العربي . فهي تقع في أقصى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية، وتطل على ساحل يمتد لأكثر من (١٧٠٠) كيلومتر يبدأ من أقصى الجنوب الشرقي حيث بحر العرب ومدخل المحيط

الخليج ، عجل في ذلك الأزمة المالية البريطانية المحيطة في أواخر عام ١٩٦٧م بالإضافة إلى العجز في المدفوعات الخارجية والإنفاق على الدفاع منذ عام ١٩٦٥م ، وذلك يعني عسكرياً سحب القوات البريطانية من المنطقة سياسياً وإعادة النظر في الموائيق والأحلاف التي تربط بريطانيا بدولها ، وقد اثار إعلان الانسحاب حوارات ومناقشات ودراسات من قبل الأمريكان والبريطانيين لمعالجة مسألة ملء الفراغ الذي سينشأ بعد انسحاب بريطانيا والقوى البديلة التي ستحل بالمنطقة .

يصل بن سلمان آل سعود ، إيران والسعودية والخليج . سياسة القوة في مرحلة انتقالية ١٩٦٨-١٩٧٠م ، ترجمة :نسرين ناصر، ط١، دار النهار ، (بيروت، ٢٠٠٦) ، ص ص ٣٨-٤٠؛ محسن خليل ، "أمن الخليج بين استراتيجيات الدول الكبرى والمنظور القومي" ، مجلة التوثيق الإعلامي ، المجلد الأول ، العدد الثاني ، السنة الأولى ، بغداد، ١٩٨٢م ، ص ٢٣ . وللمزيد من التفاصيل حول الانسحاب البريطاني من الخليج العربي ، ينظر : محمد جاسم الندوي ، أمن الخليج العربي . دراسة في صراع القوتين العظميتين في الخليج العربي (١٩٦٨-١٩٧٩م) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب في جامعة بغداد ، ١٩٦٨م .

(١) خليل علي مراد ، "الولايات المتحدة ، النفط ، وأمن الخليج العربي في السبعينيات" ، مجلة الخليج العربي ، العدد ١ ، بغداد ، ١٩٨٢ ، ص ١٣ .

(٢) خليل اليأس مراد ، حرب الخليج وانعكاساتها على الأمن القومي ، دار الحرية للطباعة ، (بغداد ، ١٩٨٧) ، ص ٩٦-٩٧ .

(٣) مراد ، حرب الخليج ... ، ص ص ٩٦-٩٧ .

الهندي ممتداً إلى خليج عُمان لينتهي عند رأس مسندم شمالاً ، ليطل على (مضيق هرمز)^(١) المتربع على بوابة الخليج العربي^(٢) .

لم تكن مصادفة أن تكون سلطنة عُمان موضع اهتمام القوى الدولية عبر مراحل التاريخ المختلفة ، خاصة تلك القوى ذات المصالح الحيوية في الخليج والمنطقة العربية أو الرغبة في دعم تلك المصالح . لذلك يتوضح سعي حكام وسلطين عُمان للاستفادة من ذلك بشكل أو بآخر بقدر إدراكهم للمتغيرات المحيطة بهم وقدرتهم على الاستفادة منها أو توظيفها ، وهو ما نجح أحياناً وفشل في أحيان أخرى^(٣) .

(١) يربط مضيق هرمز الخليج العربي بخليج عُمان والأول بحر شبه مغلق والثاني بحر مفتوح وكلاهما يشكل لساناً بحرياً متصلاً ببحر العرب فالمحيط الهندي ، وينتهي ساحل المضيق الجنوبي عند سلطنة عُمان بينما تطل إيران على ساحله الشمالي والشمالي الشرقي . وتنتشر حول مضيق هرمز مجموعة كبيرة من الجزر وفي الخليج العربي تراوحت ما بين (٥٠-١٢٦) جزيرة ومن أهمها (هرمز - لأرك - أم غنم - مسندم - قشم - طناب الكبرى - هنجام - أبو موسى - بني طناب إلخ) . ويبلغ طول المضيق من نقطة خط الوسط بحدود (١٠٤) ميل بحري (الميل البحري = ١٨٥٣ متر) أما عرضه فيتراوح من (٥٢) ميل بحري عند مدخله الجنوبي إلى (٢٠،٧٥) ميل بحري من الجانب الشمالي الشرقي الذي ينتهي بين جزيرة لأرك على الجانب الإيراني وجزر سلامة وبناتها على الجانب العُماني . وتشترك كل من عُمان وإيران في امتداد بحرهما الاقليمي إلى (١٢) ميل بحري حسب ميثاق جنيف للحرف القاري لعام ١٩٥٨ م .

عبيد طويرش ، الصراع حول مضيق هرمز . دراسة لسياسات القوى العظمى تجاه مضيق هرمز ومواقف دول مجلس التعاون من الصراع ، ط ١ ، منشورات اتحاد كتاب وأدباء الإمارات ، (الشارقة ، ١٩٩٠) ، ص ص ١٤ - ١٦ ؛ حسين محمد البحارنة ، الأهمية السياسية والقانونية والاقتصادية للخليج العربي ومضيق هرمز وضرورة التعاون والتنسيق الاقليمي في مجالات التنمية الاقتصادية لموارد المنطقة ، في توصيات وبحوث الندوة العلمية لأبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقطار الخليج العربي ، جامعة بغداد للفترة من ٢٥ - ٢٧ شباط ١٩٨٠ م ، ص ص ١٥٧ - ١٥٨ .

(٢) تمتد سلطنة عُمان بين خطي عرض (٤٠،١٦ و ٢٠،٢٦ درجة) شمالاً وبين خطي طول (٥٠،٥١ و ٤٠،٥٩ درجة) شرقاً .

إبراهيم احمد زهران وآخرون ، زعماء صنعوا التاريخ . حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم ، مراجعة وتدقيق : تحسين الصلاح ومفلج الفايز ، دار يافا للنشر والتوزيع ، (عُمان ، ٢٠٠٣) ، ص ص ٢٥٢ - ٢٥٣ .

(٣) عبد الحميد الموافي ، عُمان بناء الدولة الحديثة ، مطابع الأهرام التجارية ، (القاهرة ، ٢٠٠٢) ، ص ٢٣ .

ستراتيجية الأمن والدفاع العُماني نحو مضيق هرمز :

كانت سلطنة (مسقط و عُمان)^(١) تحت حكم السلطان سعيد^(٢) بن تيمور بن فيصل آل بو سعدي (١٩٣٢ - ١٩٧٠م)، ووصف العديد من المؤرخين والكتاب والباحثين هذه الحقبة بانغلاق السلطنة عن العالم الخارجي وانعزالها ، لا بل وصفها البعض بـ(تبت) المنطقة العربية لشدة ركودها وعزلتها^(٣) ، فضلاً عن توغل الاستعمار البريطاني وإثارته للفتن والثورات الداخلية وتأجيج الصراعات القبلية فيها^(٤) .

لم تهتم السلطنة بمسألة الأمن والدفاع عن مضيق هرمز في خمسينيات وستينيات القرن العشرين ، لعدم توفر النفط فيها بكميات تجارية قياساً لبقية دول الخليج العربي وإيران . وقد أثارت

(١) بقيت تسمية (سلطنة مسقط و عُمان) تستخدم حتى عام ١٩٧٠م عندما قرر السلطان قابوس بتغيير اسم البلاد إلى (سلطنة عُمان) في ٩ آب ١٩٧٠م ، للدلالة على عهد وحقبة جديدة ورمز لشعب موحد لا فرق بين الساحل والداخل العُماني أو الإمامة والسلطنة في العهد السابق قبل عام ١٩٧٠م .

سالم بن عقيل بن علوي مقيبيل ، عُمان بين التجزئة والوحدة (١٩٣٠ - ١٩٧٦م)، بحث مقدم لنيل درجة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، معهد البحوث والدراسات العربية في جامعة الدول العربية ، (القاهرة ، ٢٠٠٥) ، ص ٢٤٤ .

(٢) ولد بمدينة مسقط في ١٣ آب ١٩١٠م ، تلقى فيها تعليماً أولياً في قراءة القرآن والفكر الاباضي، سافر للهند بين عامي ١٩٢٢ - ١٩٢٧م وتلقى تعليماً في كلية الأمراء بولاية راجستان شمال غرب الهند وتعلم اللغة الاوردية والانكليزية، بعد عودته من الهند سافر إلى بغداد بين عامي ١٩٢٧ - ١٩٢٩م لصقل لغته العربية وتلقيه العلوم والآداب العربية ، ثم عاد إلى مسقط ليتقلد عدة مناصب إدارية وسياسية في عهد والده السلطان تيمور بن فيصل ، اتسمت فترة حكمه بالمركزية المطلقة والشديدة والاعتماد الكلي على البريطانيين ، خلفه في الحكم ولده قابوس في ٢٣ تموز ١٩٧٠م ، فرحل إلى بريطانيا وتوفي ودفن هناك في ٢٠ تشرين الأول ١٩٧٢م .

فريد هوليداي ، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية ، تعريب وتقديم : د. محمد الرميحي ، ط ١ ، دار الساقى ، (بيروت ، ٢٠٠٨) ، ص ٣٣٥ ؛ رياض نجيب الريس ، ظفار الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي (١٩٧٠ - ١٩٧٦م) ، ط ٢ ، مؤسسة رياض نجيب الريس للكتب والنشر ، (بيروت ، ٢٠٠٠) ، ص ٢٨ .

(٣) فريد هوليداي ، المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية ، تعريب وتقديم : محمد الرميحي ، دار الوطن للصحافة والطباعة والنشر ، (الكويت ، ١٩٧٦) ، ص ٢١٧ .

(٤) كانت الأوضاع الداخلية لسلطنة مسقط و عُمان والعزلة التي فرضها السلطان سعيد بن تيمور المدعوم من البريطانيين ، احد الأسباب المباشرة لقيام الحركة المسلحة في جنوب البلاد (ثورة ظفار ١٩٦٥ - ١٩٧٥م) . للمزيد ينظر :

حمود خضر حميد الرجب ، الحركة المسلحة في ظفار من عام ١٩٦٥م حتى عام ١٩٧٥م (دراسة تاريخية) في المواقف العربية والإقليمية والدولية ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية التربية في جامعة تكريت ، ٢٠٠٨م .

ادوار التنقيب عن النفط في منطقة الخليج العربي التنافس الاستعماري على اشد ما يكون ولا سيما بين الشركات الأمريكية والبريطانية ، إذ سعت الولايات المتحدة في النصف الثاني من القرن العشرين إلى توطيد نفوذها الاقتصادي بمنطقة الخليج العربي لتوفر الاحتياطات النفطية فيه، ولكي لا تحتكر منابعه في أيدي البريطانيين فقط ^(١) .

وجدير بالإشارة أن حقبة الستينات والسبعينات من القرن العشرين تعدّ مرحلة المغامرات البريطانية في الخليج العربي ، فقد استغلت الرأسمالية البريطانية امتيازاتها المتعددة لتستحوذ على أكبر قدر من عوائد النفط الجديدة ، وحتى عام ١٩٧١م (عام الانسحاب البريطاني)، كانت بريطانيا ما تزال تزود (عُمان ما يقارب ٤٠% من وارداتها ، قطر ٣٨% ، أبو ظبي ٣١% ، دبي ٣٥% ، الكويت ٥١،١%) ، فضلاً عن سيطرة العديد من البنوك البريطانية على موارد الخليج العربي المالية ، فتشير موجودات جميع البنوك البريطانية في الخليج عام ١٩٦٨م ما قيمته (٨٠٠) مليون جنيه إسترليني ^(٢) .

مع تصاعد الأهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية لمنطقة الخليج العربي ومضيق هرمز، وفشل التواجد البريطاني في المنطقة والشرق الأوسط خلال السنوات التي سبقت قرار الانسحاب البريطاني وعدم فاعليته ، أصبح تأمين وصول النفط للدول الغربية والشرقية أمراً ضرورياً، وتحديدًا عندما أوقفت إيران تصدير النفط للأعوام ١٩٥١ – ١٩٥٣م، فلم يستطيع هذا التواجد تأمين استمرار تدفق النفط السعودي والعراقي خلال أزمة السويس وحرب ١٩٦٧م . كما أثبتت الوقائع أن انسحاب البريطانيين من الخليج العربي لم يكن السبب في اشتعال التنافس بين القوتين العظيمتين لملء الفراغ ، لأن هاتين القوتين متواجدتان في المنطقة ^(٣) ، فلقد كانت نسبة الشركات الأمريكية من نفط الخليج العربي ما يقارب ٦٠% وذلك لمساهمتها في العديد من الشركات النفطية بالشرق الأوسط ، والأرقام التالية توضح نسب الولايات المتحدة من نفط الدول المنتجة في المنطقة لعام ١٩٦٠ : (السعودية ١٠٠% ، البحرين ١٠٠% ، الكويت ٥٠% ، إيران ٤٠% ، العراق ٢٣،٧٥%) ^(٤) . فضلاً عن الالتزامات العسكرية والسياسية للإدارة الأمريكية للسنوات (١٩٥٠ – ١٩٦٠م) تجاه كل من إيران والسعودية ، أما الاتحاد السوفيتي فإنه وطّد علاقاته الدبلوماسية مع بعض دول الخليج العربي مثل العراق وإيران والكويت ودول جنوب الجزيرة العربية ^(٥) .

(١) قنديل قلججي ، الخليج العربي بحر الأساطير ، ط٢ ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، (بيروت ، ١٩٩٢) ، ص ٥٧٢ .

(٢) هوليداي ، الصراع السياسي ، ص ١٢٠ .

(٣) فؤاد شهاب، تطور الاستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي، مكتبة فخرآوي، (المنامة ، ١٩٩٤)، ص ٥٤ .

(٤) قلججي ، المصدر السابق ، ص ٥٧٢ .

(٥) شهاب ، المصدر السابق ، ص ص ٤٥ – ٤٦ .

كان لتنامي المصالح السياسية والاقتصادية والأهمية الدولية للخليج العربي ومضيق هرمز، وترابط المصالح المشتركة للدول المصدرة والمستهلكة للنفط ، أن أصبح ضمان وأمن واستقرار المنطقة والحفاظ على حرية الملاحة الدولية فيه أمر مهما وحيوياً في تلك الحقبة . وتبنت الدول الخليجية مبدأ عدم قبول أية دعوة أو ادعاء بالدفاع عن أمن الخليج أو حرية الملاحة الدولية فيه من خارج دول المنطقة ، كما أن دول المنطقة كانت ولا تزال تعارض أي تواجد عسكري لأساطيل أي من الدولتين العظميتين في المنطقة أو في أية منطقة قريبة من مضيق هرمز ^(١) .

في كانون الثاني ١٩٦٩م تولى (ريتشارد نيكسون Richard Nixon) مهام رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية ، وبمشورة مستشاره للأمن القومي (هنري كيسنجر Henry Kissinger)، أراد نيكسون أن يجعل التزامات الولايات المتحدة العسكرية عالمياً موازية لقوة أمريكا القائمة آنذاك، ومن ثم طرح مبدأ نيكسون الذي نص على أن الأمن الاقليمي سيصبح منذ ذلك الحين فصاعداً من مسؤولية الدول المحلية ، ولتأمين قدرة هذه الدول على حفظ الأمن ، فإن الولايات المتحدة ستعطيها أو تبيعها الأسلحة المطلوبة كما ستقدم إليها التدريب اللازم لجعل استخدامها فعالاً ، وفي حالة نشوء تهديد يتضح بجلاء انه يتعدى قدرات الدول المحلية على مواجهته فإن قوة الولايات المتحدة تضاف إلى المعادلة ، وفي هذا الخصوص فإن الجانب الأكبر من الدور الأمريكي سيعتمد على القوات البحرية والجوية ، أما القوات البرية الأمريكية فلا يلجأ إليها إلا كحل أخير ^(٢) .

شهدت عُمان انقلاباً سلمياً ايضاً وبدعم وتأييد بريطاني في ٢٣ تموز ١٩٧٠م ، تقلد على أثره سدة الحكم السلطان قابوس ^(٣) بن سعيد بن تيمور آل بو سعيدي خلفاً لوالده السلطان سعيد،

(١) عبد الأمير عبد الكريم (إعداد) ، الأهمية السياسية والقانونية والاقتصادية للخليج العربي ومضيق هرمز، دراسات أخرى عن مضيق هرمز في الدوريات العربية ، مركز دراسات الخليج العربي في جامعة البصرة ،شعبة دراسات العلوم الاجتماعية،السلسلة الخاصة(٣٥)،(البصرة ، ١٩٨٠) ، ص ص ٧ — ٨ .

(٢) عبد المجيد فريد وآخرون ، النفط والأمن في الخليج العربي ، ط ١ ، دار الأفاق الجديدة ومركز الدراسات العربية ،(بيروت ، ١٩٨٢)،ص ٩٦ .

كانت الولايات المتحدة الأمريكية أمام ثلاث خيارات بعد الانسحاب البريطاني من الخليج العربي ، أما الابتعاد أو التدخل أو التوكيل ، وكان للنفط دور في إلغاء الخيار الأول ، وللحرب الفيتنامية كفلت إلغاء الخيار الثاني ، فيما وجدت الولايات المتحدة الخيار الثالث خير وسيلة للحفاظ على مصالحها المتعددة في المنطقة ، وهكذا أوجدت استراتيجية التوكيل التي عرفت (بمبدأ نيكسون) ظهور قوة أخرى إقليمية بدلاً من بريطانيا لتؤدي دور شرطي الخليج (إيران) وبدعم أمريكي .
خليل ، المصدر السابق ، ص ٢٦ .

(٣) ولد في مدينة صلالة بمحافظة ظفار في ١٨ تشرين الثاني ١٩٤٠م ، تعلم اللغة العربية والمبادئ الدينية على أيدي أساتذة متخصصين ،كما درس المرحلة الابتدائية في المدرسة السعيدية بصلالة ، وفي أيلول ١٩٥٨م أرسله والده إلى بريطانيا فواصل تعليمه لمدة عامين في مؤسسة تعليمية خاصة(سافوك)، وفي عام ١٩٦٠م

وخاطب السلطان قابوس الشعب العُماني يوم تسلمه الحكم قائلاً : (شعبي .. أتحدث إليكم كسلطان مسقط وعُمان بعد أن خلفت والدي يوم ١٨ جمادي الأولى ١٣٩٠هـ الموافق ٢٣ يوليو ١٩٧٠م . كنت ألاحظ بخوف متزايد وسخط شديد عجز والدي عن تولي زمام الأمور ... وأول هدفي أن أزيل الأوامر غير الضرورية التي ترزحون تحت وطأتها ... كان بالأمر ظلام ولكن بعون الله غدا سيشرق الفجر على مسقط وعُمان وعلى أهلها) ^(١) .

إزاء المتغيرات والمستجدات الداخلية لمنطقة الخليج العربي على وجه العموم ، وسلطنة عُمان على وجه الخصوص ، والتحويلات الدولية وتبادل الأدوار والمصالح الأجنبية في المنطقة، رسمت ملامح السياسة الخارجية الجديدة للسلطنة مع تولي السلطان قابوس الحكم عام ١٩٧٠م ، والتي سارت على أساس العمل وتدعيم أواصر الصداقة مع دول العالم كافة دون تمييز والسعي للعمل على تدعيم السلام وتحقيق العدل والرخاء لشعوب العالم اجمع ^(٢) .

حظيت القوات المسلحة العُمانية باهتمام خاص ومتواصل مع انطلاق النهضة العُمانية الحديثة عام ١٩٧٠م ، وذلك بفعل التكوين والنشأة العسكرية ^(٣) للسلطان قابوس ، فقد خصص نصف الموازنة المالية العُمانية خلال السنوات الأولى لحكمه لبناء الجيش العُماني وتحديثه وتسليحه الذي يعد احد أعمدة النهضة والتطور العُماني الحديث ، فهي قوات مسلحة متطورة ذات كفاءة عسكرية

التحق بالأكاديمية العسكرية الملكية (سانت هيرست)، وتخرج بعد سنتين برتبة ملازم ثاني ، عاد بعد جولة حول العالم إلى عُمان عام ١٩٦٤م حيث فرض عليه والده الإقامة الجبرية في صلالة حتى ٢٣ تموز ١٩٧٠م، تقلد حكم عُمان بعد تنحية والده بانقلاب بمساعدة البريطانيين . وهو في الترتيب يعد السلطان الثامن المنحدر من الإمام احمد بن سعيد المؤسس الأول لأسرة آل بو سعيديين عام ١٧٤٤م .

سرجي بليخانوف، مصلح على العرش . قابوس بن سعيد سلطان عُمان ، ترجمة : خيرى الضامن، دار الكتب والوثائق القومية، مطابع كونكورد، (القاهرة، ٢٠٠٤)، ص ص ١٦٠ — ١٦٢ ؛

شبكة المعلومات (الانترنت) <http://www.almah.net/u/archive/index.php/t-٢٩٤١.html>

شبكة المعلومات (الانترنت) <http://www.omanlover.org/vb/Farum.php>

^(١) (وزارة الإعلام ، خطب وكلمات حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم (١٩٧٠ — ٢٠٠٥م) ، مطبعة الألوان الحديثة ، (سلطنة عُمان ، ٢٠٠٥)، ص ص ١٢ — ١٣ .

^(٢) (زهرا وآخرون ، المصدر السابق ، ص ٢٦٣ .

^(٣) (أمضى السلطان قابوس سنتين في أكاديمية (سانت هيرست) العسكرية الملكية البريطانية من عام ١٩٦٠م إلى عام ١٩٦٢م ، درس خلالها العلوم العسكرية وتلقى فنون الجندية ، وتخرج منها ضابط برتبة ملازم ثاني ، ثم انضم إلى إحدى الكتائب البريطانية العاملة آنذاك في ألمانيا الغربية ، حيث أمضى ستة أشهر كمتدرب في القيادة العسكرية ، وشكلت تلك المدة خبراته العسكرية للمراحل اللاحقة من حكمه .

بليخانوف، المصدر السابق، ص ص ١٦٩ — ١٧١؛ شبكة المعلومات (الانترنت) www.omanlover.org

عالية وقادرة على حماية البلاد ، وساهم ذلك ايجابياً في توجيه علاقات السلطنة بمحيطها العربي والإقليمي والدولي (١) .

ارتبط اهتمام السلطنة بأمن الخليج العربي بشكل استثنائي أكثر من بقية الدول الخليجية بعدة اعتبارات منها :

- ١- موقع عُمان الاستراتيجي وسيطرتها على الجزء الغربي من مضيق هرمز .
 - ٢- أن أرضها كانت مسرحاً لتواجد العديد من القوى الأجنبية .
 - ٣- شهدت السلطنة حركة مسلحة قادتها القوى اليسارية (حركة ظفار) (٢) .
- أصبح الأمن الوطني العُماني مرتبطاً بشكل كبير مع الأمن الاقليمي في الخليج من وجهة النظر العُمانية، وذلك عبر حلقتين الأولى تتمثل في إدراك القيادة العُمانية لحقيقة أن تصديها لجهة تحرير عُمان والخليج العربي وللحركة المسلحة في ظفار المدعومة من اليمن الجنوبي والاتحاد السوفيتي (السابق) والصين وبعض الدول العربية، لا يمثل دفاعاً عن الأرض والمجتمع العُماني فحسب ولكنه يمثل دفاعاً عن منطقة الخليج العربي ككل. أما الحلقة الثانية فتمثلت بمضيق هرمز الذي يمثل شريان التجارة من وإلى الخليج العربي واهم شرايين إمدادات النفط في العالم. وبحكم الموقع الجيوستراتيجي للسلطنة على الشاطئ الجنوبي للخليج العربي ومرور خط الملاحة البحري في مضيق هرمز في مياهها الإقليمية ، فإنها تعي دورها ومسؤولياتها في الحفاظ على استمرار الملاحة آمنة في المضيق في مختلف الظروف والأزمات (٣) .

حدد الخطاب السياسي للسلطان قابوس بمناسبة العيد الوطني الثالث للسلطنة في ١٨ تشرين الثاني ١٩٧٣ م ، الخطوط العريضة للسياسة الخارجية العُمانية بما يلي : (انتهاج سياسة حسن الجوار مع جيراننا وعدم التدخل — نهج سياسة عدم الانحياز — احترام القوانين والأعراف الدولية — دعم التعاون بين الدول الخليجية — تدعيم العلاقات مع الدول العربية والإسلامية والصديقة — الوقوف إلى جانب القضايا الدولية العادلة بالعالم) (٤) . وبقدر تعلق الأمر بـ استراتيجية وأمن الخليج العربي ومضيق هرمز ، فلا بد من التطرق إلى طبيعة العلاقات العُمانية — الإيرانية ، باعتبارهما الدولتان المتشاطئتان لمضيق هرمز . فلم تكن هناك أية عوائق تعرقل علاقاتهما منذ النصف الثاني

(١)الموافي ، المصدر السابق ، ص ص ١٢١ — ١٢٢ .

(٢) محمد جاسم محمد ، الاستراتيجية الأمنية في منطقة الخليج العربي (رؤية عربية) ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي في جامعة البصرة ، شعبة الدراسات السياسية والإستراتيجية (٦٥) ، مطبعة البصرة ، (البصرة ، ١٩٨٣) ، ص ٦٥ .

(٣) الموافي ، المصدر السابق ، ص ص ١٢٢ — ١٢٣ .

(٤) قيس بن سالم بن علي آل سعيد، السياسة الخارجية لسلطنة عُمان. الفكر والواقع، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى المدرسة الوطنية للإدارة العمومية في الرباط، المغرب، ١٩٩٢-١٩٩٣م، ص ص ٥٦ — ٥٧ .

من القرن العشرين وحتى سقوط شاه إيران محمد رضا بهلوي (١٩٤١ - ١٩٧٩ م) (١). فقد أوجدت كل من إيران وعمان نوعاً من التنظيم الأمني المشترك بينهما لحماية الممرات المائية لمضيق هرمز منذ آذار عام ١٩٧٤ م ، من خلال تنظيم الدوريات المشتركة، كما استمر التعاون والتنسيق بين إيران وعمان في بذل الجهود الرامية إلى المحافظة على أمن المضيق وسلامته وحماية الملاحة الدولية فيه عن طريق الدوريات البحرية المشتركة (٢).

أسهمت إيران وعمان في مراقبة منع تلوث مياه مضيق هرمز وسواحلها بالزيت ، ونظراً لأن الممرات المائية لمضيق هرمز المتفق عليها دولياً هي واقعة فعلاً ضمن البحر الإقليمي لسلطنة عمان ، فإن الأخيرة أبلغت المنظمة الاستشارية البحرية الدولية برغبتها في تغيير مسارات السفن في هذه الممرات ، وتمت موافقة المنظمة على الاقتراح العماني في ٧ أيار عام ١٩٧٩ م (٣). ورافق التعاون والتنسيق بين إيران وعمان ، سباقاً في التسلح وزيادة لإعداد القوات المسلحة للبلدين ودول الخليج والمنطقة عموماً (٤). فكان هناك إجماع عربي - إيراني على رفض ملء الفراغ بعد الانسحاب البريطاني من المنطقة ، قابلتها دعوات لإقامة نظام إقليمي بين دول الخليج العربي (٥). التي لم يكتب لها النجاح في سبعينيات القرن العشرين .

سعى السلطان قابوس منذ تسلمه الحكم إلى ترويج فكرة إقامة ترتيبات للدفاع والتعاون الإقليمي بين الدول الخليجية ، وبدأت تلك الفكرة عن طريق التحذير من إخطار الشيوعية التي

(١) محمد ، المصدر السابق ، ص ٢٠٢ .

(٢) لا بد من الإشارة إلى إن التعاون والتنسيق بين إيران وعمان كان في مصلحة عمان ، وذلك لعدم جاهزية الجيش العماني في الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٥ م) ، وانشغاله في الحروب والثورات الداخلية (ثورة ظفار) في جنوب البلاد ، فضلاً عن حادثة التغيير والنهضة ومحدودية الموارد الاقتصادية والإمكانات المالية والعسكرية والخبرات.

البحارنة ، المصدر السابق ، ص ص ١٥٠ - ١٥١ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٥١ .

(٤) قفزت خطط التسليح الإيرانية للفترة مابين (١٩٦٨ - ١٩٧٧) من (٤٩٥) مليون دولار إلى (٧٨٩) مليون دولار ، وزاد تعداد الجيش الإيراني من (٢٢١) ألف رجل إلى (٣٤٢) ألف رجل لنفس الفترة ، بينما حددت ميزانية الدفاع العمانية بـ (٤٥٧) مليون دولار ، ومجموع القوات المسلحة فيها بـ (١٣) ألف رجل باستثناء العسكريين من الجنسيات الأخرى بالإضافة إلى القوات شبه العسكرية التي تقدر بـ (٣٠٠٠) رجل يعرفون باسم (فرق حرس القبائل) وهي ذات إمكانات عسكرية ضعيفة ، وتمتلك السلطنة قوات بحرية لا تتجاوز (٤٥٠) رجل في سبعينيات القرن العشرين .

ظافر محمد العجمي ، أمن الخليج العربي تطوره وأشكاله من منظور العلاقات الإقليمية والدولية ، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت، ٢٠٠٦) ، ص ص ٣٥٧ - ٣٥٨ ؛ محمد ، المصدر السابق ، ص ٦٥ .

(٥) العجمي ، المصدر السابق ، ص ٣٥٨ .

تسعى لتحقيق أطماعها في الجزيرة العربية وتحويلها إلى معسكر شيوعي كبير ، ونوهت سلطنة عُمان إلى أن الحفاظ على أمن المنطقة هو مسؤولية شعوب وحكومات المنطقة كلها ^(١) .

طُرحت عدة وجهات نظر حول أمن الخليج العربي من قبل الدول الخليجية والعربية وإيران وبعض الدول الكبرى التي لها مصالح مهمة في المنطقة مع إعلان الانسحاب البريطاني من الخليج العربي ، وتضمنت وجهة نظر الدول الخليجية والعربية نقطتين مهمتين : الأولى مسألة الملاحة البحرية في الخليج العربي عبر مضيق هرمز الحيوي لدول المنطقة كافة ، والثانية مسألة الاستقرار السياسي في الخليج العربي والعلاقات بين الدول العربية والخليجية من جهة وفيما بينها وبين إيران من جهة أخرى ^(٢) .

تواصلت اهتمامات الحكومة العُمانية بأمن الخليج العربي ومضيق هرمز ، إذ شهدت العاصمة العُمانية مسقط انعقاد معظم مؤتمرات الأمن العربي ^(٣) . ففي ٢٥ تشرين الثاني ١٩٧٦م دعا السلطان قابوس إلى عقد اجتماع لوزراء الخارجية لدول الخليج العربي الثمانية (السعودية - إيران - العراق - الكويت - قطر - الإمارات - البحرين - عُمان) في مسقط لمناقشة قضايا الأمن الاقليمي في المنطقة ، ورغم أن المحادثات لم تسفر عن اتفاق إلا أن ذلك اللقاء كان بداية الدعوة لبناء اتحاد إقليمي في المنطقة ^(٤) ، وقد أكد السلطان قابوس في خطاب له بمناسبة انعقاد الدورة الرابعة لمؤتمر وزارة خارجية دول الخليج العربي على (أن سلطنة عُمان تؤكد على أهمية التفاهم للوصول إلى صيغة متفق عليها للتعاون بين دول منطقتنا ، ويهم سلطنة عُمان حكومة وشعباً أن تشهد منطقتنا استقراراً وأمناً دائمين يمدان لها السبيل لتثبيت دعائم التنمية ودفع عجلتها إلى الإمام .. لقد ظلت سلطنة عُمان تتفق الجزء الأكبر من مواردها طوال سنوات عديدة ضد الغزو الأجنبي الهدام عن طريق إحدى الدول التابعة لهم والذي كان يستهدف المنطقة كلها.. وسلطنة عُمان تعرف، كما يعرف العدو بأنها خط الدفاع الأول للمنطقة ، باعتبار موقعها الاستراتيجي، وأنها المنفذ الرئيسي لها، فإذا سقطت فإن باقي المنطقة ذات الثروات الهائلة تصبح مهددة بالغزو الأجنبي الهدام أو سيطرته ، وكلاهما ضرر بالغ لا بد من منع حدوثه ..) ^(٥) .

(١) إبراهيم نوار ، "السياسة الخارجية العُمانية من العزلة إلى دبلوماسية الوساطة " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١٠ ، السنة ٢٨ ، القاهرة ، تشرين الأول ، ١٩٩٢ ، ص ٣٠ .

(٢) مصطفى النجار وآخرون ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، ط١ ، مطبعة جامعة البصرة ، (البصرة ، ١٩٨٤) ، ص ص ٢٢٨ - ٢٢٩ .

(٣) محمد ، المصدر السابق ، ص ٦٥ .

(٤) حافظ محفوظ ، "دول الخليج على طريق الوحدة " ، مجلة الصياد ، العدد ٢٢٠١ ، السنة ٤٣ ، بيروت ، ٩-١٥

كانون الثاني ١٩٨٧ ، ص ٢٤ ؛ نوار ، المصدر السابق ، ص ٣١ .

(٥) وزارة الإعلام ، المصدر السابق ، ص ص ٨٤ - ٨٥ .

بعد فشل مؤتمر وزارة الخارجية في مسقط عام ١٩٧٦م ، تباينت الخلافات والرؤى في وجهات النظر العربية والإيرانية حول أمن الخليج ، إذ رأت الأولى ربط أمن المنطقة بالأمن القومي العربي وهو ما لم يتفق مع الرؤية الإيرانية ^(١) . وعلى الرغم من تقارب التوجهات حول أمن الخليج فإن المؤتمر لم يتمخض عن أي نوع من التحالفات ، بل سعت كل دولة بعد المؤتمر إلى تخصيص جزء كبير من موازنتها المالية لدعم قواتها الدفاعية والعسكرية ^(٢) .

عادت سلطنة عُمان لتبني عقد مؤتمر مسقط الثاني في ٢٥ تشرين الثاني عام ١٩٧٧م ، حيث كانت الورقة العُمانية هذه المرة تدعو بشكل أكثر وضوحاً إلى ضرورة عقد معاهدة دفاع خليجية تشترك فيها إيران والأقطار العربية الخليجية ، لكن العراق رفض ذلك وكما هو شأنه في مؤتمر مسقط الأول ^(٣) .

شهدت حقبة السبعينات من القرن العشرين طروحات ومشاريع أمنية عربية متعددة ، فكان المشروع الأمني العراقي يؤكد على عروبة الخليج العربي واستبعاد إيران منه ، وأكد المسؤولون في العراق على أن التعاون الجماعي لضمان الأمن في الخليج بين إيران ودول الخليج يجب أن لا يتجاوز التنسيق الجماعي معها لضمان حركة الملاحة الدولية في الخليج بموجب المواثيق الدولية ، كما أكدوا على توسيع أفاق التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي والعسكري بين دول الخليج العربي. بينما طرحت المملكة العربية السعودية مشروعها الأمني لدول الخليج العربي على هامش مؤتمر القمة الإسلامي في جدة عام ١٩٧٥م ، والذي عرف بـ(إعلان الرياض) ، وكان يهدف إلى

(١) انفردت إيران (شرطي الخليج) بوجهة نظر حول أمن الخليج حظيت بتأييد أمريكي بريطاني ومعارضة عربية واضحة خصوصاً من قبل العراق ، وتعود أسباب ذلك إلى تخوف بعض الدول الخليجية والعربية من أن عقد أي تحالف أو ميثاق أمني مع إيران وهيعضو في حلف(السنّتو) قد يفسح المجال أمام تدخل القوى الأجنبية والخارجية في المنطقة ، كما أن الميثاق الأمني مع إيران يؤدي إلى تزايد تأثير القوة العسكرية الإيرانية في الخليج وممارستها لنفس الدور البريطاني في المنطقة ، وأخيراً أن الميثاق الأمني معها يعني الاعتراف بالهيمنة الإيرانية في المنطقة وإضفاء الشرعية على احتمالات تدخلها في الشؤون الداخلية للدول الخليجية والعربية .

النجار وآخرون ، المصدر السابق ، ص ص ٢٣٤ — ٢٣٨ .

(٢) عبد الحكيم عامر الطحاوي ، العلاقات السعودية — الإيرانية وأثرها في دول الخليج العربي (١٩٥١ — ١٩٨١م) ، ط ١ ، مكتبة العبيكان ، (الرياض ، ٢٠٠٤) ، ص ١٥١ .

(٣) مظفر نذير الطالب وعلي حسين علي ، ستراتيجيات القوى العظمى في الخليج العربي (١٩٤٠ — ١٩٨٠م) دراسة في الإطار النظري والتطبيقي ، مطبعة الزمان ، (بغداد ، ١٩٨٨) ، ص ١٢٢ .

إيجاد تقارب بين العراق وإيران ^(١) ، وكان العراق قد وافق على هذا الإعلان إلا أن إيران رفضته وعدته تهديداً لها ، فالسعودية كانت ترى أن أمن الخليج العربي مرهون بأمن الأنظمة القائمة في دول الخليج العربي والمنطقة واستقرارها ^(٢) .

كانت الجهود والمشاريع العربية في الأمن الخليجي تبدو بطيئة ومتعثرة خلال السنوات (١٩٦٨ - ١٩٧٥م) ، بسبب الأطماع والتوجهات الإيرانية وسياستها التوسعية التي عرقلت كل الجهود الخليجية والعربية الجماعية في حين شهدت السنوات (١٩٧٥ - ١٩٧٩م) حراكاً للجهود والمشاريع العربية الأمنية ، خصوصاً عندما جمدت التناقضات العربية الإيرانية بسبب اتفاقية الجزائر في آذار عام ١٩٧٥م بين إيران والعراق ، ولكن رغم هذا الحراك فإن الرؤية الموحدة للأمن الخليجي ظلت مفقودة ^(٣) .

في أواخر سبعينيات القرن العشرين حدثت متغيرات سريعة ومتتالية في منطقة الخليج العربي، كان لها دور مهم في أمن المنطقة وانعكاسات واضحة على العلاقات الخليجية - الخليجية والعربية والدولية من حيث المصالح والاحتكاكات الرأس مالية ، ومنها سقوط الشاه وقيام الثورة الإسلامية في إيران شباط ١٩٧٩م ، التدخل العسكري السوفيتي في أفغانستان كانون الأول ١٩٧٩م ^(٤) .

إزاء ذلك كانت الانعطافة الخطيرة في السياسة والستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي، إذ دفع هذين المتغيرين الولايات المتحدة إلى صياغة سياسة جديدة في المنطقة وممهدة

(١) منذ سقوط النظام الملكي في العراق عام ١٩٥٨ م، لم يتوقف العراق عن تحذيراته من الأطماع الإيرانية في الخليج العربي، وقد انتهج العراق عدة أساليب لذلك، فطرح نفسه مدافعاً عن عروبة الخليج العربي في السبعينيات ، وكان من أشد الدول انفعالاً في إعلامه عند احتلال الشاه الإيراني الجزر العربية الثلاث وسط الخليج ، وسعى العراق لنشر أفكاره الحزبية في المنطقة لكن قاداته تبينوا عدم تقبل أهل الخليج لذلك. أما أخطر ما أقلق الشاه الإيراني من العراق هو تسليح العراق بترسانة شرقية الصنع لم يجد الشاه حيالها إلا التسليح بترسانة غربية بما يوازي ويساوي مالدى العراق ، مع استمرار التنافس بين البلدين حول زعامة وحماية المنطقة .

العجمي ، المصدر السابق ، ص ص ٣٥١ - ٣٥٢ .

(٢) مراد ، حرب الخليج ... ، ص ص ١٠٨ - ١١٠ .

(٣) الندوي ، المصدر السابق ، ص ٢٤٣ .

(٤) محمد حسن العيدروس ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، ط ٢ ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، (القاهرة ، ١٩٩٨) ، ص ٣٠٠ .

لظهور (مبدأ كارتر)^(١) الذي أعلن عنه في ٢٣ كانون الثاني ١٩٨٠م وموجهاً تحذيراً رسمياً للسوفييت لتواجههم على مقربة من الخليج العربي بعد الغزو لأفغانستان^(٢).

وفي الوقت نفسه كان الفتور في العلاقات الأمريكية الخليجية يبدو واضحاً ، مع فقدان الولايات المتحدة مصداقيتها كحامية لأنظمة الحكم القائمة في دول الخليج العربي ، ففي الرياض والكويت والدوحة والمنامة كانوا يفكرون على النحو التالي : (إذا لم تستطع واشنطن أن تنقذ نظام الشاه إذاً لن تستطيع مساعدتنا نحن أيضاً في حال نشوء وضع مماثل في بلداننا أما أكوام الأسلحة الأمريكية فقد غدت لا نفع منها في إيران ويبدو أنها لن تنفعنا نحن أيضاً)^(٣).

أن عدم مصداقية الولايات المتحدة مع دول الخليج العربي والمنطقة العربية ، انكشفت من خلال تهويلها للأخطار والتهديدات التي تحيط بأمن المنطقة وخيارات إغلاق مضيق هرمز بوجه الملاحة الدولية ، لقد أوهمت وروجت للجميع بأن الخطر السوفيتي يهدد الخليج العربي والشرق الأوسط ، وأن هناك تهديدات إرهابية قد تسبب غلق مضيق هرمز من قبل جماعات (المتطرفين الفلسطينيين أو المجموعات الناقمة المغتربة في الخليج أو العناصر الأجنبية القادمة من أثيوبيا والصومال وجنوب آسيا)^(٤). كما أن الولايات المتحدة أعادت أولوياتها في المنطقة بعد الحرب العربية - الصهيونية في تشرين الأول ١٩٧٣م ، فقد لفتت المقاطعة العربية للنفط نظر الولايات المتحدة وأوربا إلى هشاشة نظام الأمن الغربي في المنطقة ، ذلك الذي لم يمنع دولاً صغيرة (دول الخليج العربي) من وقف النفط (سبق أن استخدم العرب النفط سلاحاً ضد الغرب في حرب ١٩٥٦م و ١٩٦٧م) ، فما جدوى التصدي للسوفييت إذا كان الخطر سيأتي من غيرهم^(٥).

أما سلطنة عُمان فكان موقفها واضحاً عندما تطرق السلطان قابوس في خطاب له بمناسبة العيد الوطني التاسع للسلطنة في ١٨ تشرين الثاني ١٩٧٩م إلى شؤون المنطقة وأهمية مضيق

(١) (لخص (جيمي كارتر Jimmy Carter) رئيس الولايات المتحدة الأمريكية سياسته في خطابه الذي ألقاه في ٢٣ كانون الثاني ١٩٨٠م عبر رسالته السنوية إلى الكونغرس ، تخلل الخطاب مجموعة من الأفكار والمبادئ التي ستساعد الولايات المتحدة للتحرك في وجه الاتحاد السوفيتي ، وسميت هذه الأفكار والمبادئ (مبدأ كارتر Carter Doctrine) وفيها قال عن الخليج العربي : (أن أي محاولة تقوم بها قوة خارجية للسيطرة على الخليج العربي ستعتبر هجوماً ضد المصالح الحيوية الأمريكية ، وسنرد عليها بكل الوسائل الضرورية بما فيها استخدام القوة المسلحة) .

العجمي ، المصدر السابق ، ص ٣٩٦ .

(٢) طويرش ، المصدر السابق ، ص ص ٧٨ - ٧٩ .

(٣) ف. ماشين و أ. إياكوفليف ، الخليج العربي وخطط الدول الغربية ، ترجمة : د. إحسان مخائيل اسحق و د. رضوان القضماني ، ط ١ ، مطابع ألف باء الأديب ، (دمشق ، ١٩٨٨) ، ص ص ١٣١ - ١٣٢ .

(٤) خليل ، المصدر السابق ، ص ٢٨ ؛ صحيفة السياسة الكويتية ، العدد ٤٤٥ ، ٣ تشرين الأول ١٩٧٩م ، ص ١٨ .

(٥) شهاب ، المصدر السابق ، ص ٣٨٢ ؛ العجمي ، المصدر السابق ، ص ٣٧٣ .

هرمز قائلاً: (هو جزء من مياها الإقليمية ، والذي هو كذلك من أهم المضائق العالمية ، أن نسبة كبيرة من إمدادات نفط العالم تمر به ، ولذا فإنه إذا أدت حالة عدم الاستقرار الراهنة في الشرق الأوسط إلى عرقلة أو وقف إمدادات النفط عبر هذا المضيق فإن النتائج التي تنجم عن ذلك ستكون خطيرة ...) وأضاف (لذلك فإن عُمان تعهدت بالدفاع عن حق السفن المسالمة بالمرور عبر هذا المضيق ، فهذا واجب علينا وفق القانون الدولي ... فإذا تعرض المضيق للخطر فإننا في عُمان لن نتردد في الدفاع عن سيادتنا الوطنية وسلامة الملاحة الدولية ، ونحن نرى بأن جميع الدول التي تستفيد من الملاحة في هذا المضيق سواء أكانت من الدول المنتجة أو المستهلكة للنفط تقع عليها مسؤولية المساهمة في حماية هذا الممر المائي الحيوي ضد خطر الأعمال الإرهابية أو أي شكل من العدوان)^(١) .

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إعطاء تلميحات لدول الخليج العربي وإضفاء الصبغة العربية على مشاريعها وخططها الإستراتيجية في المنطقة ، وذلك في أواخر عام ١٩٧٩م عندما أعلن عبر سلطنة عُمان عن خطة لإنشاء حلف يضم الدول الغربية (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية واليابان) والدول التي تقع على شاطئ الخليج العربي بهدف (حماية مضيق هرمز)^(٢) ، نص الحلف أو ما عرف بـ (المشروع التقني العُماني) كما وصفته بعض المصادر على : (رصد مبلغ (١٠٠) مليون دولار لتحسين التدابير الأمنية في منطقة الخليج) ، وطالبت عُمان بالحصول على قوارب خفر ساحلية وطائرات استطلاع ومعدات اكتشاف الكترونية توضع على ساحل مضيق هرمز في مدخل الخليج العربي ، وترى السلطنة أن الخطر الذي يهدد أمن الخليج العربي هو الاتحاد السوفيتي^(٣) .

وبرر وزير الدولة للشؤون الخارجية العُماني قيس الزواوي في حديث صحفي حول مشروع عُمان لحماية مضيق هرمز قائلاً: (نحن دعونا أن نتقدم دول المنطقة بأفكار ، كل ما هناك ، إننا قدمنا دراسة فنية عن كيفية الإخطار التي قد يتعرض لها المضيق ، وطلبنا من كل الدول أن تعطينا آراءها حول كيفية الضمان لاستمرار الملاحة ، وأعتقد أن هذا يعني دعوة أو استعداد من قبلنا كحكومة سلطنة عُمان للتعاون مع كل الدول لما في مصلحة الجميع)^(٤) .

تباينت ردود الأفعال الخليجية العربية من المشروع الأمني العُماني ، فالعراق والكويت والبحرين رفضت المشروع ، بينما تحفظت كلمن السعودية وقطر والإمارات عليه ، وأفصح

(١) وزارة الإعلام ، المصدر السابق ، ص ص ١٠٤ — ١٠٥ .

(٢) ماشين وياكوفليف ، المصدر السابق ، ص ١٣٣ ؛ الندوي ، المصدر السابق ، ص ص ٢٤٣ — ٢٤٤ .

(٣) مراد ، حرب الخليج ... ، ص ص ١١١ — ١١٢ ؛ الطالب وعلي ، المصدر السابق ، ص ١٢٣ .

(٤) وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٩م ، إشراف : بدر الدين الخصوصي ، أعداد : فاطمة سعد الدين ،

منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية في جامعة الكويت ، (الكويت ، ١٩٨٣) ، ص ٩١٧ .

التحرك السريع للدول الخليجية العربية على وجود قناعة مشتركة بوجوب تجنيب المنطقة كل ما من شأنه أن يؤثر على استمرار الأمن والاستقرار فيها^(١). في حين شرعت وسائل الإعلام العربية بمهاجمة المشروع الأمني العُماني ووصفته بالغطاء الشرعي للوجود الأجنبي في المنطقة^(٢). وكشفت إحدى المقالات عن الأوجه الثلاث للمشروع بما يلي: (الوجه الاقتصادي تبلغ نفقاته ١٠٠ مليون دولار ، الوجه السياسي اشتراك الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية، الوجه العسكري يتمثل في الدعوة إلى إنشاء قوة عسكرية مشتركة من الدول المطلة على الخليج العربي والقوى الأجنبية لتتولى حراسة قوافل النفط في الممرات المائية في مضيق هرمز وباب المندب^(٣)). بينما كتبت صحيفة الثورة العراقية مقالاً بعنوان (المخطط الأمريكي والتحركات المشبوهة في الخليج العربي) وضحت فيه أحد الأساليب الأمريكية لزرع نظام سياسي في المنطقة يعمل على تنفيذ سياساتها ومخططاتها الامبريالية بالمنطقة ، وتلوح إلى علاقات عُمان مع الغرب والمشروع الأمني العُماني^(٤).

وتجاوزت ردود الأفعال ضد المشروع الأمني العُماني الدول الخليجية والعربية ، فكان رد فعل حلفاء الولايات المتحدة في الناتو على المشروع العُماني سريعاً ، فقد أعلنت الحكومة البريطانية استعدادها لإرسال سفنها إلى الخليج في أعداد (أسطول دولي واحد) يعمل في الخليج العربي ، أما الحكومة الفرنسية فذكرت أن هناك خمس عشرة سفينة حربية فرنسية على استعداد للمشاركة في الدفاع عن مضيق هرمز ، بينما اتسم الموقف الألماني الغربي بالحدز والتروي . مما يدل على رفض الدول الأجنبية والحليفة بانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بحماية الخليج العربي ومضيق هرمز^(٥).

إزاء فشل المشروع الأمني العُماني المدعوم من الولايات المتحدة في كسب تأييد الدول العربية والخليجية ، والذي يعد انتصاراً مهماً للخط الاستقلالي العربي الرافض للأحلاف والتكتلات الإقليمية والأجنبية ، وخطوة نمو تحقيق التضامن العربي في المنطقة^(٦). سحبت عُمان مشروعها الأمني في مؤتمر وزراء خارجية دول الخليج العربي المنعقد في مدينة الطائف في السعودية عام

(١) محمد ،المصدر السابق ،ص ٦٨ — ٧٠. وللمزيد ينظر: المشروع العُماني لأمن الخليج العربي في الدوريات العربية، إعداد: ظمياء كاظم ألكاظمي، أشرف: عناد فواز الكبسي، مركز دراسات الخليج العربي ،شعبة الدراسات السياسية والإستراتيجية في جامعة البصرة، السلسلة الخاصة (٣١)، (البصرة ، ١٩٨٠).

(٢) مجلة الطليعة الكويتية ، العدد ٦٥٠ ، ٧ أيار ١٩٨٠ م ، ص ٢٣ .

(٣) مجلة اقرأ السعودية ، العدد ٢٤٢ ، ١١ تشرين الأول ١٩٧٩ م ، ص ص ٢٠ — ٢١ .

(٤) صحيفة الثورة العراقية ، العدد ٢٤٥٣ ، ١٢ تشرين الأول ١٩٧٩ م ، ص ٣ .

(٥) ماشين وياكوفليف ، المصدر السابق ، ص ١٣٣ .

(٦) محمد ، المصدر السابق ، ص ٧٢ .

١٩٧٩م ، بعد أن اقتنعت بأن أراء الأشقاء العرب هي الصحيحة ، وبذلك طوى مؤتمر الطائف شرخاً كاد أن يحدث في الصف الخليجي العربي^(١) . لكن المساعي الدبلوماسية العُمانية استمرت ولم تتوقف ، وتعززت دعوتها لإقامة ترتيبات أو إطار للتعاون الاقليمي شيئاً فشيئاً عن طريق إنشاء أجهزة للتعاون المشترك في شكل منظمات للتعاون الاقليمي في المجالات المتخصصة ، ولكن القصور في التوصيل لاتفاق بالمجالات الدفاعية والسياسية دفع السلطان قابوس مرة أخرى للتأكيد على أن : (الأهمية الجغرافية والسياسية للخليج كمنطقة تؤكد ضرورة التعاون التام بين دولنا... لقد كان هناك طبعاً مشاورات وإجراءات مشتركة في مجالات محدودة ، لكن التشاور فيما يتعلق بالمبادئ السياسية والأمنية أصبح الآن مهماً للغاية بالنسبة لاستقرار المنطقة واستمرار مناعتها ضد التدخلات الأجنبية)^(٢) .

وفي خطاب له بمناسبة العيد الوطني العاشر للسلطنة في ١٨ تشرين الثاني ١٩٨٠م ، أكد السلطان قابوس على مسألة الأمن والاستقرار في المنطقة والمساعدات الخارجية قائلاً : (لقد نوهت عُمان مرات عديدة إلى هذه الأخطار ، ولكنها لم تلق آذان صاغية ، لقد دعونا أشقاءنا إلى الانضمام معنا ، ومساعدتنا في الحفاظ على أمن واستقرار هذه المنطقة ، التي ليست حيوية بالنسبة لنا فحسب ، بل بالنسبة للعالم ككل ، لكن دون جدوى ، لذلك وبما أننا مهددون — ونحن مازالت لدينا ذكريات حية ومريرة عن حقيقة وشكل ذلك التهديد — لا نملك خياراً سوى طلب المساعدة من أولئك الذين سيمدوننا بالوسائل التي تمكننا من الدفاع عن أنفسنا)^(٣) .

في السياق نفسه يمكن فهم الاهتمام العُماني بضرورة أن يتضمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية^(٤) ، بُعداً أمنياً للتعاون بين دولها الأعضاء ، وهو ما عبر عن نفسه من خلال العديد من الأفكار والآراء التي طرحها السلطان قابوس . غير أن وجهات النظر العُمانية حول الأمن في الخليج برغم أهميتها وموضوعيتها لم تجد صدًى كبيراً لدى دول الخليج الأخرى ، ومن ثم لم تترد السلطنة في عقد أول اتفاق للتعاون العسكري مع الولايات المتحدة في عام ١٩٨٠م ، بعد الغزو السوفيتي لأفغانستان عام ١٩٧٩م وغداة اندلاع الحرب العراقية — الإيرانية في أيلول ١٩٨٠م ، وذلك كإجراء

(١) مجلة الرسالة الكويتية ، العدد ٨٦٠ ، ٢١ تشرين الأول ١٩٧٩م ، ص ص ٤ — ٥ .

(٢) نوار ، المصدر السابق ، ص ٣١ .

(٣) وزارة الإعلام ، المصدر السابق ، ص ١١٤ .

(٤) للمزيد من التفاصيل حول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ينظر :

عبد المهدي الشريدة ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية — آلياته وأهدافه المعلنة وعلاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية ، ط ١ ، مكتبة مدبولي ، (القاهرة ، ١٩٩٥) ؛ علي بن حسن القرني ، مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات ، ط ١ ، مكتبة العبيكان ، (الرياض ، ١٩٩٧) .

وقائي ، ولتغطية التقاعس الخليجي خاصة من جانب دول الخليج العربية في الاستجابة لاحتياجات السلطنة الدفاعية والأمنية (١) .

فرضت الثورة الإسلامية الإيرانية والغزو السوفيتي لأفغانستان على الولايات المتحدة العمل بمبدأ كارتر وتطويره وفقاً للمصالح الاستراتيجية الأمريكية ، كما فرضت على دول الخليج العربي وضع منظومة أمنية خاصة بهم (٢). وبذلك أصبح ضمان استمرار تدفق النفط والاستقرار السياسي للمنطقة من أولويات الاستراتيجية الأمريكية (٣) .

في ١٨ آذار ١٩٧٩م تحدث كل من وزير الخارجية الأمريكي (سايروس فانس Cyrus Vans) ورئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي (فرانك تشيرش Frank Tchersh) بمقابلة تلفزيونية عن التدخل العسكري في الخليج العربي ، ثم جاءت مشكلة احتجاز الرهائن الأمريكيين في طهران والتدخل السوفيتي في أفغانستان ليوفرا الفرصة الملائمة لتنفيذ المخططات الأمريكية ، وقد سبق إعلان تشكل قوة التدخل السريع أو (قوة الانتشار السريع Rapid Deployment Force) (٤) إرسال بعثة أمريكية إلى السعودية وعمان والصومال وكينيا لدراسة احتمالات الحصول على قواعد عسكرية فيها ، وقد أثمرت مهمة البعثة في الحصول على حقوق استخدام بعض القواعد العسكرية المهمة في عمان وكينيا والصومال ، فيما رفضت السعودية ذلك (٥) .

(١)الموافي ، المصدر السابق ، ص ١٢٤ .

(٢)العجمي ، المصدر السابق ، ص ٤١٠ .

(٣)فريد وآخرون ، المصدر السابق ، ص ١١٥ .

(٤)أنشئت هذه القوة بموجب مبدأ كارتر في آذار ١٩٨٠م ، واتخذت قاعدة (ماكديول) بولاية فلوريد الأمريكية مقراً لها ، وتتألف من (١٠٠ ألف جندي وضعت تحت تصرفها الفرقة ٨٢ مظلات والفرقة ١٠١ المحمولة جواً ولواء قوات خاصة وكتيبة مشاة البحرية ، على أن يدعمها الأسطولان السادس والسابع بما تحتاجه من مجهود جوي وبحري على أن تخزن معداتها وتجهيزاتها في مواقع متقدمة في الشرق الأوسط) . وحددت مهام هذه القوة بتأمين تدفق النفط عبر التدخل العسكري عندما يتطلب الأمر وجعل سلوك الخصم داخل الإطار الذي لا يتعارض مع ذلك .

عبد المجيد حسين كامل ، الجزيرة العربية والنظام العالمي الجديد ، ط١ ، مطابع الدار الهندسية، (دون مكان ، ٢٠٠٣) ، ص ١٠٤ . وللمزيد ينظر: جيفري ريكورد ، قوة التدخل السريع والتدخل العسكري الأمريكي في الخليج ، ترجمة : مرتضى جواد باقر ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي في جامعة البصرة ، شعبة الدراسات السياسية والإستراتيجية، (البصرة ، ١٩٨٣) .

(٥)مراد ، الولايات المتحدة ... ، ص ٢١ .

أثارت القواعد والتسهيلات العسكرية للأمريكان جدلاً كبيراً في سلطنة عُمان ، إذ أن كبار مستشاري السلطان قابوس من العسكريين البريطانيين حاولوا التضييق على استخدام الأمريكان لهذه التسهيلات ، كما تعرضت السلطنة للنقد من شركائها في مجلس التعاون الخليجي (١) .

أن شعور سلطنة عُمان بمسؤوليتها التاريخية تجاه سلامة الملاحة الدولية في مضيق هرمز ، جعلتها تتقدم في عام ١٩٨٠م بمشروع جديد لإنشاء هيئة متخصصة تشرف على المضيق وتقوم بتمويلها الدول المصدرة للنفط والدول الصناعية ، لكن هذا المشروع لم يحظَ بقبول الأطراف المعنية، الأمر الذي جعل السلطنة في حل من دفع فاتورة سلامة المضيق وهي فاتورة دولية يتحمل المجتمع الدولي وحده مسؤوليتها للإبقاء على سلامة الملاحة في مضيق هرمز (٢).

كان لغياب التنظيم الأمني والدفاع المشترك بين دول الخليج العربي لحماية الخليج ومضيق هرمز، أن فسح المجال لافتراضات واحتمالات التدخل الأجنبي في شؤون المنطقة بحجة الدفاع عنها وحماية الملاحة الدولية (٣). وهو في الوقت نفسه الذي جعل سلطنة عُمان تفصح عن تعاونها مع الولايات المتحدة الأمريكية بشكل علني في بعض الأحيان وسري في أحيان أخرى .

بدأ التعاون الأمني بين سلطنة عُمان والولايات المتحدة منذ ثورة ظفار عام ١٩٦٥م ، فقد وفرت الأخيرة لعُمان المعونات الاقتصادية والعسكرية (غير الرسمية)، كما وفرت لها الدعم خلال مواجهتها مع اليمن الديمقراطية الشعبية ، وخلال تعاملها مع التهديدات التي نجمت عن الحرب العراقية — الإيرانية (٤)، وكان ذلك مقابل منح الولايات المتحدة تسهيلات عسكرية بحرية وجوية بموجب اتفاقية تم التفاوض بشأنها بين البلدين في شباط ١٩٨٠م (٥) .

في ٤ حزيران ١٩٨٠م تم التوقيع على الاتفاقية بإعلان رسمي من سلطنة عُمان بعد مذكرات دبلوماسية عُمانية أمريكية بين وزير الدولة للشؤون الخارجية العُماني (قيس عبد المنعم الزواوي) ، والسفير الأمريكي لدى السلطنة (المارشال ويل Marshal Well) ، وتوصل الطرفان إلى تفاهم مشترك حول النقاط التالية :

(١) محمد جواد رضا ، صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي . أزمات التنمية وتنمية الأزمات ، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت ، ١٩٩٢) ، ص ٥٤ .

(٢) وزارة الإعلام ، سلطنة عُمان ومسيرة الخير ، محافظة مسندم ، (مسقط ، ١٩٨٦) ، ص ص ٢٠ — ٢١ .

(٣) البحارنة ، المصدر السابق ، ص ١٥٠ .

(٤) للمزيد من التفاصيل حول التعاون العُماني الأمريكي (١٩٧٠ — ١٩٨٠م) ، ينظر :

باسمة عبد العزيز عمر العثمان، سلطنة عُمان (١٩٧٠ — ١٩٨١م) دراسة في العلاقات الخارجية، أطروحة

دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب في جامعة البصرة ، ٢٠٠٩م ، ص ص ٢٣٤ — ٢٦٠ .

(٥) ياسين سويد ، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج . واقع وخيارات — دعوة إلى أمن عربي إسلامي في

الخليج ، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت ، ٢٠٠٤) ، ص ٨٨ .

١- ستحصل الولايات المتحدة على بعض التسهيلات البرية والبحرية والتي لا تتعدى المزايا التي تتمتع بها الدول الصديقة للسلطنة .

٢- لن تقام أية قواعد أمريكية في السلطنة .

٣- لن تتمركز أي وحدات عسكرية أمريكية في الأراضي العُمانية ولن تطلب الحكومة الأمريكية السماح لها بذلك (١) .

لكن المسؤولين الأمريكيين لم يترددوا في أن يناقضوا أنفسهم في تصريحاتهم بعد عقد الاتفاقية مباشرة ، فذكروا (أنه قد يتم إرسال بعض الوحدات العسكرية بصفة مؤقتة للقيام بأعمال توسيع نطاق التسهيلات التي ستحتل بها بلادهم) . ولم تلبث عُمان إن سمحت في العام نفسه ١٩٨٠م بإنشاء (قيادة مركزية أمريكية U.S. Central Command) على أراضيها ، وذلك لقيادة التمارين التي بدأت القوات الأمريكية تجريها في عُمان ، ثم منحت البحرية الأمريكية تسهيلات بحرية ، كما أصبحت تزود كلاً من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بالمعطيات التي تتوافر لها عن ناقلات النفط التي تعبر مضيق هرمز (٢) .

وبرر السلطان قابوس ذلك في حديث خاص نشرته صحيفة النهضة العُمانية حول التصدر العُماني للأمن والدفاع عن الخليج العربي ومضيق هرمز قائلاً : (إننا نعيش في منطقة واحدة مصيراً و مستقبلاً لذلك يكون التنسيق في الأمن واجباً وطنياً ... فإذا حدث أي خطر فيجب أن تكون القيادة الموحدة موجودة من أجل خدمتنا وحمايتنا ، وبطبيعة الحال هذا يأخذ وقتنا .. وأنت ترى الوحدة في أوروبا وفوائدها .. ونحن هنا لانريد أحلافا فنحن أخوة.. ولكن مع الأسف ينقصنا التوحد فلم تجر مناورة عسكرية بين دول المنطقة حتى هذا الوقت) ، وأضاف (ومضيق هرمز حيوي لكل وليس لعُمان فقط ... بالطبع هناك آخرون مستفيدون من هذا المضيق وهم الذين ستشتري منهم وهم الذين سيدربون كوادرننا على هذه الأجهزة فلماذا لا يساعدوننا في التكلفة مجرد المساهمة في المبالغ والتدريب ، اليابان قد تساهم وأية دولة أخرى تستفيد من المضيق يمكن أن تساهم) (٣) .

ونتيجة لموافقتها على استخدام القواعد والتسهيلات العُمانية من قبل الولايات المتحدة ، أعلنت السلطنة على لسان وزير خارجيتها قيس الزواوي في شباط ١٩٨٠م أن هناك شروطاً معينة لذلك: (أن عُمان عاقدة العزم على منح امتيازات محدودة للولايات المتحدة في استخدام القواعد

(١) صحيفة عُمان ، العدد ٦٢٦ ، مسقط ، ٧ حزيران ١٩٨٠م .

(٢) سويد ، المصدر السابق ، ص ص ٨٨ ، ٨٩ .

(٣) صحيفة النهضة العُمانية ، العدد ١٢٥ ، مسقط ، ٥ شباط ١٩٨٠م .

العُمانية الجوية في السيب ومصيرة^(١) وثمريت والقواعد البحرية في مسقط وصلالة بشروط معينة^(٢) . شدد الزواوي (بأن عُمان لأتسمحاً بإقامة قواعد أمنية على أراضيها) ، كما أعلن ذلك نائب وزير الدفاع الأمريكي (روبرت كرومر Robert Groomer) أمام الكونغرس ، وأضاف (بأن الإدارة الأمريكية ستقوم بطلب تخصيصات مالية من الكونغرس لتغطية هذه التسهيلات) ، إلا أنه لم يحدد المبلغ المطلوب^(٣) .

ووصف وزير الإعلام العُماني عبد العزيز الرواس التسهيلات العُمانية للولايات المتحدة في جزيرة مصيرة الإستراتيجية بأنها (دولة صديقة .. ونحن لم نرتكب خطأ بإعطاء هذه التسهيلات لأمريكا) ، وأكد الرواس (إيمان بلاده الكامل بالمشروع الذي قدمته من أجل حماية أمن مضيق هرمز وأنه إذا لم تستجيب الدول المعنية للأفكار المطروحة ، فإن بلاده سوف تشرع في تنفيذ المشروع وحدها وحسب إمكانياتها)^(٤) .

أصبحت سلطنة عُمان قاعدة أمامية متقدمة للتواجد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية هذا ما كشفت عنه زيارة رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية الجنرال (دايفيد جونز David Jones) إلى مسقط ، حيث ذكر مصدر رسمي أمريكي في تعليق له على هذه الزيارة (أن القوات الأمريكية ستستخدم قاعدة مصيرة على ساحل عُمان كقاعدة لها لبدء عملياتها في مضيق هرمز)، وأضاف المصدر : (أن القاعدة مجهزة لإمداد القاذفات طويلة

(١) جزيرة مصيرة : تقع في بحر العرب على بعد ٤٠٠ كيلومتر جنوب شرقي مسقط ، لعبت هذه القاعدة دوراً مهماً في الحرب العالمية الثانية وفي مقاومة الثورة العُمانية عام ١٩٥٧م . ينظر إليها الأمريكيون بمثابة بديل محتمل لقاعدة ديبوغارسيا في المحيط الهندي . ورصدت الولايات المتحدة لها في ميزانية عام ١٩٨٢م مبلغ (٥،٧٨) مليون دولار لتوسيع منشأتها وتحويلها إلى قاعدة عسكرية رئيسية في المنطقة ، تحتوي القاعدة على مدرج طوله (٨٢٠٠) قدم مما يمكنه استقبال طائرات مقاتلة وبحرية ونقل متعددة الأنواع ، من المقرر زيادة طول المدرج إلى (١٠٢٠٠) قدم وتوسيع عرضه من (١٥٠) قدم إلى (١٧٠) قدم ليتيح استقبال طائرات النقل من طراز B-٥٢ ، يتضمن برنامج التطوير الأمريكي في هذه الجزيرة (القاعدة) بناء مخازن ذخيرة ومؤون وتكنات ومراسي بحرية وأجهزة اتصالات مختلفة.

موسى زناد، القواعد العسكرية الأجنبية ، مطابع دار القادسية ، (بغداد ، ١٩٨٥)، ص ص ٤٠ — ٤١ ، ص ١٠٤ .

(٢) اشتملت هذه الشروط على مايلي :

- ١- تحديد فترة زمنية لاستخدام القواعد العُمانية .
- ٢- أن تساعد هذه المنشآت أمني منطقة الخليج كلها .
- ٣- تعزيز إمكانيات الدفاع العُمانية من الناحية الاقتصادية والعسكرية .

العثمان ، المصدر السابق ، ص ص ٢٦٠ — ٢٦١ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٦١ .

(٤) مجلة الطليعة الكويتية ، العدد ٦٥٠ ، ٧ أيار ١٩٨٠م ، ص ٢٤ .

المدى بالوقود ، وبإمكانها تقديم التسهيلات لآلاف من القوات وكذلك لصيانة الغواصات النووية)، ووصف المصدر قاعدة مصيرة (بأنها مثالية لغرض المراقبة على مضيق هرمز الحيوي لشحن النفط المستخرج من منطقة الخليج) ^(١) .

كانت طبيعة التسهيلات والقواعد العُمانية للولايات المتحدة مثار جدل كبير ، ومادة دسمة للصحافة العربية والأجنبية ، فكلا الطرفين كانا حذرين في التمييز مابين القواعد التي يمكن أن يكون فيها وجود دائم فضلاً عن المنشآت ، وبين ما هو مؤقت ووجود محدود في ظروف معينة ، فبالنسبة للحكومة العُمانية منحت الولايات المتحدة تسهيلات إلى القواعد العُمانية وأن يكون بأذن من الحكومة العُمانية ، وفي حالة التهديد المباشر الذي لا يستطيع أن تصده قوتهم الخاصة^(٢).

أوضح السلطان قابوس هذا الجدل والضجة الكبيرة للتسهيلات العُمانية للولايات المتحدة في مقابلة خاصة أجرتها معه مجلة المجلة بالعدد ١١٦ عام ١٩٨٢م قائلاً : (بحكم الظروف التي خلقت في العالم وفي منطقتنا بالتحديد كان من الضروري أن يحدث نوع من التفاهم بيننا وبين أصدقائنا بالذات من دون تحديد دولة معينة . ثم بحكم أن الولايات المتحدة هي الكفة للميزان الدولي ، أصبح من الضروري في المنطقة أن يكون هناك توازن لان الكفة الأخرى ثقلت ، وتواجد المعسكر الشرقي في المنطقة أصبح ذا حجم كبير سواء في البحر أو المحيط وبالأخص منطقة جنوب اليمن وأثيوبيا ثم منطقة أفغانستان في الشمال التي لاتبعد عنا إلا ٠٠ ميل جوي عنا ، لذا كان لابد لهذا التوازن من أن يكون) . وأضاف (تحتاج المنطقة إلى الولايات المتحدة ، ثم لابد من وجود أمور تسهل لأمريكا المساعدة ، وأمريكا مستعدة لتنمية مطاراتنا وموانئنا ، ومن غير المجدي إضاعة فرصة كهذه لتطوير المرافق ، أما استخدام هذه المرافق لأي شيء فسيكون بطلب منا ، من هنا وعلى هذا الأساس ، رحبت السلطنة بإعطاء التسهيلات لأمريكا ، وهذا كل ما هناك ، لكن كثر التطبيل والتزوير ، وهذه الضجة متوقعة ...)^(٣) .

ولابد من الإشارة هنا ، الى أن سلطنة عُمان شكلت لجنة باسم (لجنة تطوير مسندم) استخدمت كغطاء قامت من خلاله الولايات المتحدة ببناء قواعد استراتيجية فوق بعض الجبال المطلّة على مضيق هرمز ،منها قاعدة كبيرة في الجبلين للاتصال والتجسس المتطور تتكشف المنطقة كلها حتى العراق ، ومحطات راداريه في جزر ليما وجزر سلامة لمراقبة السفن ، واستخدام قاعدة ثمريت قرب الحدود مع جنوب اليمن ^(٤) .

(١)مجلة الطليعة الكويتية ، العدد ٦٧٠ ، ١٥ تشرين الأول ١٩٨٠م ، ص ٢٢ .

(٢)العثمان ، المصدر السابق ، ص ٢٦١ .

(٣)مقابلة خاصة مع السلطان قابوس أجرتها مجلة المجلة،العدد١١٦في أيار عام١٩٨٢م نشرت على شبكة

المعلومات الدولية(الانترنت)<http://www.nabdh-alm3ani.net/articles-action-show-id-346.htm>

(٤)كامل ، المصدر السابق ، ص ١٠٥ .

وضح نائب وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى (جوزيف تيونام Josef Tunam)، أن بلاده ستتفق أكثر من (١٦٤) مليون دولار خلال السنتين المقبلتين لتطوير أربعة مرافق عسكرية في عُمان (لاستخدامها من قبل الجيش العماني ولتكون جاهزة للاستعمال من قبل القوات العسكرية الأمريكية) ، بناءً على ما جاء في الاتفاقية التي وقفت بين مسقط وواشنطن في حزيران ١٩٨٠م^(١) .

فيما يشير الاتفاق المعقود بين البلدين ، أن تقدم الولايات المتحدة مساعدات عسكرية واقتصادية إلى عُمان بقيمة (١٠٠) مليون دولار سنوياً ، مقابل منح تسهيلات لقواتها في القواعد الجوية الثلاث (ثمريت ومصيرة و صلالة) وفي ميناء قابوس وميناء رايصوت ، إلا أن المصادر الصحفية ذكرت بأن السلطان قابوس طلب مساعدات بقيمة (٥٠٠) مليون دولار على مدى خمس سنوات ، لكن المسؤولين الأمريكيين والعمانيين نفوا هذه الأنباء^(٢) .

بقي الموقف العماني مثاراً للجدل لدى الدول الخليجية والعربية ، عندما حاولت وعيا منها بضعف موقعها الجغرافي أمام إيران والسوفييت ، ووعيا منها بضعف إمكاناتها الاقتصادية والعسكرية ، وعدم التعاون الأمني والعسكري لدول المنطقة ، بأن تنتهج استراتيجية أمن ودفاع خاصة بها ومعتمدة على الوجود الأجنبي أو غيره من القوى الفاعلة في المنطقة خلال فترة البحث ، وهو ما جعلها تنفرد وتخطو بسياسة مغايرة نوعاً ما عن الدول الخليجية والعربية وفي صراع وجدل في ظل غياب التنظيم الأمني والدفاع المشترك للمنطقة .

(١) مجلة الطليعة الكويتية ، العدد ٦٨٨ ، ١٨ آذار ١٩٨١م ، ص ٣٥ .

(٢) العثمان ، المصدر السابق ، ص ص ٢٦١ - ٢٦٢ .

في تموز ١٩٨١م عقدت عُمان مع الولايات المتحدة اتفاقية عسكرية سمحت بموجبها للأخيرة ببناء مستودعات ومخازن وملاجئ وترتيبات أخرى مثل القواعد الجوية في السيب ومصيرة والخصب وثمريت ، والمرافئ في مسقط صلالة . وتم تخزين (العتاد الحربي والاستراتيجي) في تلك المخازن والمستودعات ، كما أعدت القواعد لاستخدامها من قبل (قوات الانتشار السريع) عند الحاجة . مقابل مبلغ (٣٢٠) مليون دولار قدمتها الولايات المتحدة لسلطنة عُمان كنفقات لإقامته هذه المنشآت وتوفير تلك التسهيلات والقواعد .
سويد ، المصدر السابق ، ص ٨٩ .

الخلاصة :

أسهمت التطورات السياسية والاقتصادية لمنطقة الخليج العربي في صياغة السياسات الأمنية والدفاعية لدول المنطقة، على وفق مقتضيات ومصالح الدول الخليجية والعربية والإقليمية والدولية. وانفردت سلطنة عُمان بموقعها الجيوستراتيجي المميز على مضيق هرمز بصياغة ونهج استراتيجية أمنية خاصة للدفاع عن المضيق ، وذلك بعد تنامي المخزونات النفطية في المنطقة بكميات تجارية وتزايد حركة الملاحة الدولية عبر المضيق خلال النصف الثاني من القرن العشرين، فضلاً عن تغلغل المصالح الأجنبية والتنافس الدولي على المنطقة. أثر الانسحاب البريطاني عام ١٩٧١ وتنامي النفوذ الإيراني والمصالح الأمريكية في المنطقة في ازدواجية السياسة الأمنية والدفاعية نحو مضيق هرمز ، فكانت السلطنة لا تريد الخروج عن الصف العربي والقومي في توحيد المشاريع والأحلاف الدفاعية والأمنية عن المنطقة ، في نفس الوقت كانت السلطنة تؤيد الوجود الأجنبي (الأمريكي) لحماية المنطقة والمضيق بعد التهاون في مواقف وسياسات بعض الدول الخليجية والعربية في هذا الجانب ، لذلك انتهجت السلطنة مواقف واستراتيجيات أمنية ودفاعية لحماية مضيق هرمز على وفق المتغيرات والتطورات التي تخدم وترتقي بالقوات المسلحة العُمانية من جانب، والمنظومة الأمنية والدفاعية للمنطقة من جانب آخر، وذلك على وفق القوانين والاتفاقيات الدولية للملاحة البحرية في العالم. طرحت سلطنة عُمان عدة مقترحات وحلول لحماية منطقة الخليج العربي وبوابته مضيق هرمز بالتعاون مع الدول الخليجية في عدة مؤتمرات لوزراء الخارجية العرب، ولم تتوصل تلك الاجتماعات إلى حلول مرضية لكافة الأطراف حول السياسية الأمنية للمضيق، وكان على السلطنة إن تعيد الطروحات في أكثر من مرة من خلال مشروعها الأمني (مشروع التقني العُماني) في عام ١٩٧٩م والذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق السلطنة لإعطاء تطمينات لدول الخليج العربي وإضفاء الصبغة العربية على المخططات الأمريكية في المنطقة. وتباينت ردود أفعال الدول الخليجية والعربية من المشروع الأمني العُماني مابين الرفض والتحفظ، وتجاوزت ردود الأفعال ضد المشروع إلى حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية الأوروبيين، مما يدل على رفض الدول العربية والأجنبية بانفراد الولايات المتحدة الأمريكية على حماية المضيق العربي. كان للمتغيرات السياسية في عام ١٩٧٩م والمتمثلة بالثورة الإسلامية الإيرانية والغزو السوفيتي لأفغانستان أثر ، إذ فرضت على دول الخليج العربي وضع منظومة أمنية خاصة بهم على وفق (مبدأ كارتر) الذي أقرته الولايات المتحدة الأمريكية لضمان استمرار تدفق النفط والاستقرار السياسي للمنطقة الذي أصبح من أولويات الإستراتيجية الأمريكية في تلك الفترة. إزاء ذلك بدأ التعاون الأمني بين سلطنة عُمان والولايات المتحدة و توجت بتوقيع اتفاقية بين البلدين في ٤ حزيران ١٩٨٠م ، وبموجبها قدمت السلطنة التسهيلات البرية والبحرية فضلاً عن استخدام القواعد العُمانية للأغراض العسكرية ، بالمقابل قدمت الولايات المتحدة الأمريكية المساعدات المالية والخبرات والمعدات العسكرية تحت ذريعة حماية المنطقة مضيق هرمز .

قائمة المصادر :

أولاً : الرسائل والاطاريح الجامعية :

- باسمه عبد العزيز عمر العثمان، سلطنة عُمان (١٩٧٠ - ١٩٨١م) دراسة في العلاقات الخارجية، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب في جامعة البصرة، ٢٠٠٩م.

- حمود خضر حميد الرجب ، الحركة المسلحة في ظفار من عام ١٩٦٥م حتى عام ١٩٧٥م (دراسة تاريخية) في المواقف العربية والإقليمية والدولية ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية التربية في جامعة تكريت ، ٢٠٠٨م .

- سالم بن عقيل بن علوي مقيبل ، عُمان بين التجزئة والوحدة (١٩٣٠ - ١٩٧٦م) ، بحث مقدم لنيل درجة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، معهد البحوث والدراسات العربية في جامعة الدول العربية، (القاهرة ، ٢٠٠٥) .

- قيس بن سالم بن علي آل سعيد، السياسة الخارجية لسلطنة عُمان. الفكر والواقع، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى المدرسة الوطنية للإدارة العمومية في الرباط، المغرب، ١٩٩٢-١٩٩٣.

- محمد جاسم النداوي ، تمن الخليج العربي . دراسة في صراع القوتين العظميتين في الخليج العربي (١٩٦٨-١٩٧٩م) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب في جامعة بغداد، ١٩٦٨م .

ثانياً : الكتب العربية والمعرية :

- إبراهيم احمد زهران وآخرون، زعماء صنعوا التاريخ . حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم ، مراجعة وتدقيق : تحسين الصلاح ومفلج الفايز، دار يافا للنشر والتوزيع، (عُمان، ٢٠٠٣) .

- جيفري ريكورد ، قوة التدخل السريع والتدخل العسكري الأمريكي في الخليج ، ترجمة : مرتضى جواد باقر ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي في جامعة البصرة ، شعبة الدراسات السياسية والإستراتيجية ، (البصرة ، ١٩٨٣) .

- حسين محمد البحارنة ، الأهمية السياسية والقانونية والاقتصادية للخليج العربي ومضيق هرمز وضرورة التعاون والتنسيق الاقليمي في مجالات التنمية الاقتصادية لموارد المنطقة، في توصيات وبحوث الندوة العلمية لأبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقطار الخليج العربي ، جامعة بغداد للفترة من ٢٥ - ٢٧ شباط ١٩٨٠م .

- خليل اليأس مراد ، حرب الخليج وانعكاساتها على الأمن القومي ، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٨٧) .

- روح الله ك . رمضاني ، مضيق هرمز : المخنقة الدولية ، في المحيط الهندي في السياسات الدولية، إعداد: لأري باومن و أيان كلارك ، تعريب : جلال محمد مهدي حسين، مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، قسم الدراسات السياسية والإستراتيجية، مطبعة دار الحكمة، (البصرة، ١٩٩١) .
- رياض نجيب الريس ، ظفار الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي (١٩٧٠ — ١٩٧٦م) ، ط ٢ ، مؤسسة رياض نجيب الريس للكتب والنشر ، (بيروت ، ٢٠٠٠) .
- سرجي بليخانوف، مصلح على العرش . قابوس بن سعيد سلطان عُمان، ترجمة : خيرى الضامن، دار الكتب والوثائق القومية، مطابع كونكورد ، (القاهرة، ٢٠٠٤) .
- ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ٢٠٠٦) .
- عبد الحكيم عامر الطحاوي، العلاقات السعودية — الإيرانية وأثرها في دول الخليج العربي (١٩٥١ — ١٩٨١م) ، ط ١ ، مكتبة العبيكان ، (الرياض ، ٢٠٠٤) .
- عبد الحميد الموافي ، عُمان بناء الدولة الحديثة ، مطابع الأهرام التجارية ، (القاهرة ، ٢٠٠٢) .
- عبد المجيد حسين كامل ، الجزيرة العربية والنظام العالمي الجديد ، ط ١ ، مطابع الدار الهندسية ، (دون مكان ، ٢٠٠٣) .
- عبد المجيد فريد وآخرون، النفط والأمن في الخليج العربي، ط ١، دار الأفاق الجديدة ومركز الدراسات العربية ، (بيروت ، ١٩٨٢) .
- عبد المهدي الشريدة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية — آلياته وأهدافه المعلنة وعلاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية ، ط ١ ، مكتبة مدبولي ، (القاهرة ، ١٩٩٥) .
- عبد الأمير عبد الكريم (إعداد) ، الأهمية السياسية والقانونية والاقتصادية للخليج العربي ومضيق هرمز، دراسات أخرى عن مضيق هرمز في الدوريات العربية ، مركز دراسات الخليج العربي في جامعة البصرة ،شعبة دراسات العلوم الاجتماعية، السلسلة الخاصة (٣٥)، (البصرة ، ١٩٨٠) .
- عبيد طويرش ، الصراع حول مضيق هرمز . دراسة لسياسات القوى العظمى تجاه مضيق هرمز ومواقف دول مجلس التعاون من الصراع ، ط ١ ، منشورات اتحاد كتاب وأدباء الإمارات ، (الشارقة ، ١٩٩٠) .
- علي بن حسن القرني، مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات ، ط ١، مكتبة العبيكان، (الرياض، ١٩٩٧) .
- فريد هوليداي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، تعريب وتقديم : د. محمد الرميحي، ط ١، دار الساقى ، (بيروت ، ٢٠٠٨) .

- فريد هوليداي ، المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية، تعريب وتقديم : محمد الرميحي ، دار الوطن للصحافة والطباعة والنشر ،(الكويت ، ١٩٧٦).
- فؤاد شهاب،تطور الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي، مكتبة فخر اوي،(المنامة ، ١٩٩٤).
- فيصل بن سلمان آل سعود ، إيران والسعودية والخليج . سياسة القوة في مرحلة انتقالية ١٩٦٨- ١٩٧٠ م ، ترجمة : نسرين ناضر، ط١، دار النهار ،(بيروت، ٢٠٠٦) .
- ف.ف. ماشين و أ. إ. . ياكوفليف،الخليج العربي وخطط الدول الغربية، ترجمة : د. إحسان مخائيل اسحق و د. رضوان القضماني ، ط١ ، مطابع ألف باء الأديب ، (دمشق ، ١٩٨٨) .
- قدرى قلجى، الخليج العربي بحر الأساطير ، ط٢ ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، (بيروت ، ١٩٩٢).
- محمد جواد رضا ، صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي . أزمات التنمية وتنمية الأزمات ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت ، ١٩٩٢).
- محمد حسن العيد روس ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، ط٢ ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ،(القاهرة ، ١٩٩٨) .
- محمد جاسم محمد، الإستراتيجية الأمنية في منطقة الخليج العربي (رؤية عربية)، منشورات مركز دراسات الخليج العربي في جامعة البصرة ، شعبة الدراسات السياسية والإستراتيجية (٦٥) ، مطبعة البصرة ، (البصرة ، ١٩٨٣).
- مصطفى النجار وآخرون ،تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط١، مطبعة جامعة البصرة، (البصرة ، ١٩٨٤) .
- معالي محمد علي ابطحي ،إيران والعلاقات الدولية :التأثيرات في الاستقرار السياسي في منطقة الخليج العربي ،في الخليج : تحديات المستقبل ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ط١، (أبو ظبي، ٢٠٠٥) .
- مظفر نذير الطالب وعلي حسين علي ، ستراتيديات القوى العظمى في الخليج العربي(١٩٤٠ — ١٩٨٠م) دراسة في الإطار النظري والتطبيقي ، مطبعة الزمان ،(بغداد ، ١٩٨٨) .
- موسى زناد ، القواعد العسكرية الأجنبية ، مطابع دار القادسية ، (بغداد ، ١٩٨٥) .
- وثائقالخليج والجزيرة العربية ١٩٧٩م ،إشراف : بدر الدين الخصوصي،أعداد: فاطمة سعد الدين، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية في جامعة الكويت ،(الكويت ، ١٩٨٣) .
- وزارة الإعلام، خطب وكلمات حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم (١٩٧٠ — ٢٠٠٥م)، مطبعة الألوان الحديثة ، (سلطنة عُمان ، ٢٠٠٥) .
- وزارة الإعلام ، سلطنة عُمان ومسيرة الخير ، محافظة مسندم ، (مسقط ، ١٩٨٦).

— ياسين سويد، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج . واقع وخيارات — دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت ، ٢٠٠٤).

ثالثاً : المقالات والبحوث :

— إبراهيم نوار ، "السياسة الخارجية العُمانية من العزلة إلى دبلوماسية الوساطة " ،مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١٠ ، السنة ٢٨ ، القاهرة ، تشرين الأول ، ١٩٩٢ .

— حافظ محفوظ ، " دول الخليج على طريق الوحدة " ، مجلة الصياد ، العدد ٢٢٠١ ، السنة ٤٣ ، بيروت ، ٩-١٥ كانون الثاني ١٩٨٧ .

— خليل علي مراد ، "الولايات المتحدة ، النفط ، وأمن الخليج العربي في السبعينيات" ، مجلة الخليج العربي ، العدد ١ ، بغداد ، ١٩٨٢ .

— محسن خليل ، " أمن الخليج بين استراتيجيات الدول الكبرى والمنظور القومي " ، مجلة التوثيق الإعلامي ، المجلد الأول ، العدد الثاني ، السنة الأولى ، بغداد ، ١٩٨٢ م .

رابعاً : الصحف والمجلات :

— صحيفة الثورة العراقية ، العدد ٢٤٥٣ ، ١٢ تشرين الأول ١٩٧٩م

— صحيفة السياسة الكويتية ، العدد ٤٤٥ ، ٣ تشرين الأول ١٩٧٩م.

— صحيفة عُمان ، العدد ٦٢٦ ، مسقط ، ٧ حزيران ١٩٨٠ م .

— مجلة اقرأ السعودية ، العدد ٢٤٢ ، ١١ تشرين الأول ١٩٧٩م

— مجلة الرسالة الكويتية ، العدد ٨٦٠ ، ٢١ تشرين الأول ١٩٧٩م

— مجلة الطليعة الكويتية ، العدد ٦٥٠ ، ٧ أيار ١٩٨٠م.

— مجلة الطليعة الكويتية ، العدد ٦٧٠ ، ١٥ تشرين الأول ١٩٨٠م.

— مجلة الطليعة الكويتية ، العدد ٦٨٨ ، ١٨ آذار ١٩٨١م.

خامساً : شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) :

<http://www.nabdh-alm3ani.net/articles-action-show-id-٣٤٦.htm>

<http://www.almah.net/u/archive/index.php/t-٢٩٤١.html>

<http://www.omanlover.org/vb/Farum.php>

This document was created with Win2PDF available at <http://www.daneprairie.com>.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.